دراسات
ISSN: 2090 – 0449 Online
ARCIF Arab Citation and Impact Factor, [Q3].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [1.73].

الفقهاء والمخزن بإيالة تونس خلال القرن التاسع عشر
قراءة في سيرة الشيخ إبراهيم الرياحي

د. عادل النفاتي
باحث في التاريخ الثقافي المغاربي والمتوسطي
مخبر التاريخ الاقتصادي للمتوسط ومجتمعاته
جامعة تونس – الجمهورية التونسية

مُلَخّص

تطرح دراستنا تتبع سيرة الفقيه والصوفي إبراهيم الرياحي كأحد الفاعلين في بيئته الثقافية والسياسية والاجتماعية خلال النصف الأول من القرن التاسع. ولقد أتاح لنا هذا التمرين البحث في تكامل المادة الأدبية الواردة في كتب التراجم والسيّر مع المادة الأرشيفية لمقاربة الموضوع من زوايا مختلفة بعيدًا عن الاحتفاء والتمجيد. فقد كشفت سيرة الرجل مسار مركّب بدأه الرياحي في مدينة تستور التي لم تكن في حجم تطلعاته وطموحاته، فنزح إلى الحاضرة أين أكمل مساره المعرفي وأتم تجربته في مسالك الصلاح والشرف، وتوجت تجربته بنيل مناصب عالية في صلب الإدارة التونسية أهلته ليكون أحد سفرائها للقيام ببعض المهام الدقيقة في الخارج. تفيدنا تجربة الرياحي ومسارته في فهم آليات بناء العلاقة بين المخزن والنخبة المثقفة وتبادل المنافع والأدوار، وأيضًا آليات الارتقاء السياسي والاجتماعي. لقد كانت الصورة التي اجتهد في رسمها محمد السنوسي عن الرياحي شاملة لمسيرة الرجل، ومتنبهة إلى الأركان المضيئة في حياته ومنها مرحلة التدريس، وتجربته الصوفية وقيادته للزاوية التجانية، وإمامته لجامع الزيتونة، ثم باش مفتي المالكية، مع حرص الكاتب على إبراز ميل الرياحي إلى انتقاد سياسة الحكّام وأعوان الدولة، فضلاً عن انتشار صيته بين علماء المسلمين. ولقد تعمد السنوسي أيضًا إبراز شخصية الرياحي كشخصية غير عادية. ومن خلال ترجمته لإبراهيم الرياحي فقد خصص السنوسي زهاء تسعين صفحة في مؤلفه مسامرات الظريف بحسن التعريف للحديث عنه، مقدمًا بذلك صورة مشرقة عن رموز علماء الزيتونة، غاب فيها التنافس والتزاحم لخدمة المخزن ونيل الرتب، بل سادها احترام وود كبير، وتقدير المبتدئين لشيوخهم وتقديمهم للمناصب.

بيانات الدراسة:

تاريخ استلام البحث: ٢٥ يناير ٢٠٢٤
تاريخ قبـول النشـر: ٠٩ مارس ٢٠٢٤

كلمات مفتاحية:

المعرفة؛ الصلاح؛ الولاء؛ البايليك؛ الديبلوماسية

معرّف الوثيقة الرقمي:

10.21608/KAN.2024.265422

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

عادل النفاتي، "الفقهاء والمخزن بإيالة تونس خلال القرن التاسع عشر: قراءة في سيرة الشيخ إبراهيم الرياحي".- دورية كان التاريخية.- السنة السابعة عشرة- العدد الرابع والستون؛ يونيو ٢٠٢٤. ص ١٣٥ – ١٥٠.

Twitter: http://twitter.com/kanhistorique
Facebook Page: https://www.facebook.com/historicalkan
Facebook Group: https://www.facebook.com/groups/kanhistorique
Corresponding author: adel.nafeti@gmail.com
Editor In Chief: mr.ashraf.salih@gmail.com
Egyptian Knowledge Bank: https://kan.journals.ekb.eg

This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

نُشر هذا المقال في دَّورِيةُ كَان التَّارِيخية للأغراض العلمية والبحثية فقط، وغير مسموح بإعادة النسخ والنشر والتوزيع لأغراض تجارية أو ربحية.

إنّ اللّه قد اختصّ كل عصر بمقربين من الأعيان والأئمة، بحيث أن الأزمنة تنقضي، فلا يبقى من آثارها سوى أخبار هذه الطائفة[1].

مُقدِّمَةُ

أثار مصطلح "النخبة" ولا يزال بمدلولاته المختلفة جملة من النقاشات والحوارات العلمية المستفيضة منذ أزيد من نصف قرن بين باحثين من مشارب وتخصصات بحثية متنوعة، في علاقة بتطوّر المفاهيم والمراجعات الإبستمولوجية ونشأة براديقمات ومناهج بحث معاصرة في حقول الإنسانيات والعلوم الاجتماعية. فقبل ولوجه إلى عالم المفاهيم التاريخية، ظهر مصطلح "النخبة" ضمن أطر علم الاجتماع السياسي والّذي كانت له قراءات وتأويلات متباينة للنتائج التي توصلت إليها المدرسة التاريخية الماركسية التي أسست في دراساتها للحراك التاريخي بالمجتمعات الغربية على ديناميكية الصراع الطبقي، ومحورية البروليتاريا في استرساله.

وعلى نقيض هذا المسار الذي تم اعتماده لعهود من قبل عديد الباحثين اتخذت المدرسة السوسيولوجية الإيطالية منهجًا مغايرًا معتبرة أن «الأقليات المتعاقبة **les minorités successives** » هي المحرك الفاعل في التاريخ، الأمر الذي دعا السوسيولوجي الإيطالي فيلفردو باريتو **Vilfredo Pareto** الاجتهاد لوضع تصوّره الخاص لمفهوم النخبة خلال الحرب الكبرى والتي حددها ك"فئة اجتماعية تضم مجموعة من الأفراد ممَنْ تحصلوا على أفضل الملاحظات ضمن تقييمات أعمالهم[2]". ويشمل هذا التعريف جميع العاملين والناشطين في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، فلكل جماعة نخبتها المشرفة على قيادتها وتنظيمها والضامنة لديمومتها. غير أن مفهوم النخبة سيلج عالم الحقل السياسي وأنظمة الحكم، عندها عرّف باريتو النخبة السياسية أو النخبة المخزنية كما يتم وسمها مغاربيا بـ "مجموعة من الأفراد ماسكة بزمام السلطة"، وصنّفهم إلى صنفين: فئة متولية لمناصب قيادية تدير المؤسسات المركزية والجهوية والمحلية، وأخرى غير مباشرة للمسؤوليات، ولكنها تسند جهود الطبقة الحاكمة في فرض سلطانها بفضل ما لديها من كاريزما ونفوذ معنوي على المحكومين[3]، وهو ما يمكن سحبه على فئة رجال الدين في الغرب المسيحي وفقهاء المسلمين وعلمائهم الذين اضطلعوا بدور الوساطة بين المخزن وعموم الرعية.

لقد هاجر مفهوم "النخبة" أو "الصفوة" من حقل السوسيولوجيا السياسية ومن خلال المقاربة البروسبوغرافية إلى حقل الدراسات التاريخية، عبر بوابة التاريخ الاجتماعي، كاسترسال لأحد المباحث القديمة كانا ظننا أنها فقدت بريقها منذ بداية القرن العشرين والتي عرفت بتاريخ العظماء **l'histoire des grands hommes**. فمع ولوج البروسبوغرافيا حيز اهتمامات المؤرخين أخذ الدارسون في الاشتغال بالسيّر الذاتية للشخصيات المؤثرة داخل بيئاتهم على أن تكون دراسة الفرد منطلقا للعبور نحو تسجيل بيانات تخص المجموعة التي يعلن انتسابه إليها. وهي جماعة قد اتخذت لنفسها جملة من النواميس والضوابط ما يجعلها مختلفة عن غيرها من الجماعات الأخرى[4]. وضمن هذا المنظور عملنا على دراسة فئة فقهاء وعلماء مدينة تونس في القرن التاسع عشر كنخبة لعبت أدوارًا بارزة داخل البلاط الحسيني وفي المجتمع التونسي، وكانت فاعلاً أساسيًا في التاريخ المحلي وفي علاقة المخزن بالخارج. فقد عملنا في مقالنا على تتبع مسارات حياة الفقيه والصوفي إبراهيم الرياحي منذ انتقاله إلى الحاضرة، ثم ترقّيه التدريجي في المناصب التعليمية والخطط الشرعية، وتوليه مسؤوليات ديبلوماسية لفائدة المخزن التونسي في الخارج، وهو ما سيسمح لنا بتكوين فكرة شاملة عن خصوصيات هذه الفئة الاجتماعية كفئة كانت وازنة في الحياة الاجتماعية والسياسية للشعوب الإسلامية[5]. لقد عملنا في مقالنا البحث في ثلاث إشكاليات رئيسة، وهي:

ماهي مسارات إبراهيم الرياحي لبلوغ مرتبة الوجاهة؟ كيف تحددت علاقته بالمخزن؟ وما طبيعة المهام الديبلوماسية التي كُلف بها في الخارج؟

أولاً: مسارات إبراهيم الرياحي نحو الوجاهة

خصّص محمد السنوسي زهاء تسعين صفحة في مؤلفه مسامرات الظريف بحسن التعريف[٦] للحديث عن سيرة إبراهيم الرياحي، وأدرجه ضمن قائمة طبقة أئمة جامع الزيتونة التي يرد ترتيبها مباشرة بعد استعراض سلسلة البايات الحسينيين الذين تداولوا على إدارة البلاد منذ بلوغهم سدة الحكم سنة ١٧٠٥. ولقد تعمد تقديم ترتيب ترجمته على تراجم مفاتي الحنفية والمالكية وبقية أصحاب الخطط الشرعية لقاء ما كان يحظى به الرجل من مكانة في عصره. ولقد مثلت ترجمة السنوسي اقتباسًا مباشرًا ممّا دوّنه ابن أبي الضياف وما عاينه بنفسه باعتباره أحد طلبته وكان ممَنْ نالوا إجازته.

١/١-مسار التلقي وتجربة التدريس

سلك إبراهيم الرياحي مسلكًا مثيرًا وفريدًا في ارتقاء سلم المعرفة والمنزلة الاجتماعية مقارنة بالمسارات المألوفة لنظرائه في حاضرة تونس. فالرجل لم يكن سليل عائلة مدينية من صنف الأعيان الذين كانوا يعبّرون عن أنفسهم بكلمة "البلدية"، أو من عائلة معروفة ومشهود لها بالمكانة العلمية أو منخرطة منذ أجيال في خدمة المخزن[٧] والتي اصطلحت المصادر الأرشيفية والأدبية على تسميتها بعدة أسماء منها: "العائلات المخزنية" أو "خدّام المخزن" أو "أتباع الباي" أو "المخازنية"، أو "رجال المخزن"، وهي عائلات تقدم أجيالاً متعاقبة من موظفين وخدّام للبايليك لقاء تمتعها بعدد من الامتيازات العينية والمادية مثل الإعفاءات الجبائية أو كاحتكار تجارة بعض المواد[٨].

لم يكن بلوغ الشيخ والفقيه ابراهيم الرياحي ما بلغه من مراتب ومكانة اجتماعية ودنوّ من المخزن الحسيني بالهيّن وفق توصيف الباحث محمد عزيز بن عاشور[٩]. فالرجل ينتسب إلى أصول بدوية، إذ هو سليل بطن من بطون قبيلة رياح إحدى العشائر المنتجعة الوافدة إلى «مجال فريقا» بشمال البلاد التونسية، واستوطنت أراضي فسيحة غير بعيدة عن سهول مجردة، بين بلدتي العروسة وتستور. وبعد مسار طويل عبر فيه مسارات متقاطعة، ينهي الرياحي حياته بمدينة تونس حاضرة الحكم الحسيني في مقام رفيع ضمن أعيان الدولة وخدامها. فكان مدرسا من الطبقة الأولى بالجامع الأعظم ثم إماما خطيبا فيه، ونال شرف ممارسة خطة باش مفتي المالكية، ومؤسسا لطريقة صوفية كان صيتها مسموعا في كامل مجال المغارب. بعد وفاته تحولت مسيرته المشوقة موضوع تراجم عديدة كترجمة ابن أبي الضياف في كتابه الإتحاف وأيضًا حفيده عمر الرياحي في كتابه تعطير النواحي وبينهما ظهرت ترجمة الشيخ محمد السنوسي في كتابه مسامرات الظريف[١٠].

وبالعودة إلى ظروف حلول عائلة الرياحي بالديار التونسية، فقد ذكرت المصادر قدوم جد إبراهيم الرياحي من الأراضي الليبية في بداية القرن الثامن عشر، ونزوله صحبة من رافقه من عشيرته بالموضع المعروف بالعروسة بجوار مدينة تستور الأثيلة[١١]. وكان حافظًا للقرآن، وله معرفة بالقراءة والكتابة، واشتغل بتأديب الصبيان[١٢]. وفي مدينة تستور ولد إبراهيم الرياحي سنة ١٧٦٦، وبها زاول تعليمه الأولي بالكتّاب، ثم ارتحل في أواخر القرن إلى مدينة تونس لمواصلة تعلّمه، حيث كانت حاضرة حكم الحسينيين وجهة مطلوبة من قبل طلاب وفدوا من دواخل البلاد راغبين في مواصلة تعليمهم بجامع الزيتونة ونيل الشهادات والإجازات. وكان التعليم بالجامع الأعظم يهدف إلى تكوين نخبة من المطلعين على علوم الدين، ومنها علوم الفقه والقرآن والحديث، والعودة إلى المصادر الأساسية ومذاهب شرّاحها، إلى جانب الحرص على التكوين اللغوي ما يسمح ببروز مواهب أدبية عند بعضهم تجعلهم قادرين على نظم الشعر وكتابة النصوص، على غرار ما كان يتمتع به إبراهيم الرياحي من قدرة فائقة على نظم الشعر.

فبتلك الشهادات والإجازات يمكن للطلبة الانخراط في سلك موظفي الدولة، أو القيام بعدد من المهن. وكان إلى شيوخ الزيتونة يتوجه عادة البايات لاختيار من يتولى خطة القضاء والفتوى، ولطلب المشورة واستفتاء العارفين بأحكام الشرع في مقتضيات الحال، حتى تكون القرارات نابعة من رحم الشريعة الذين هم حماتها[١٣].

نزل إبراهيم الرياحي وتتلمذ بمدرسة حوانيت عاشور ثم بمدرسة بئر الحجار[١٤]. ثم واصل نهله للمعارف في الجامع الأعظم على أيدي عديد الشيوخ: كصالح الكواش، وحسن الشريف، وإسماعيل التميمي، وعمر المحجوب، وأخيه محمد المحجوب، وحمزة الجبّاس، وأحمد بو خريص، والطاهر بن مسعود وعن غيرهم من أعلام عصره "إلى أن ظهر عليه فضل العلم والعمل وبلغ من تحصيله غاية الأمل وأجازه الشيوخ فتصدر للتدريس بجامع الزيتونة وشهد الخاصة له بالفخر النفيس"[١٥]. وعن بدايات الاتصال المباشر بين الرياحي ورموز البلاط الحسيني فتذكر المصادر تلويح الشيخ بمغادرة البلاد بسبب ضيق العيش وملل المقام بغرفة بمدرسة حوانيت عاشور، وعيل صبره لنيل مطالب بسيطة تتمثل في امتلاك منزل وتكوين أسرة، وهي مطامح عسيرة في غياب مورد مالي ثابت. ورغم تباين القراءات عن سبب إعلان نيته في الرحيل، بين جدية اتخاذ القرار أو لتحسّس مكانته عند رجال البلاط ولجلب الانتباه إليه حتى يتم إلحاقه بكوكبة فقهاء الدولة وعلمائها. المهم أن إحسانات يوسف صاحب الطابع لم تتأخر وكانت كفيلة لشدّ الرياحي إلى البقاء في الحاضرة وبقائه لمزاولة مهنة التدريس بعد أن مكنّه من شهادة ممارسة مهنة "العدول" وشرى له منزلا بأثاثه ومكنه من بعض المال للزواج[١٦].

كان جام نشاطه الفكري قائما على النقل الشفوي، أسوة بعلماء زمانه. فكان يخصص جُلَّ وقته لدروسه التي كان يلقيها في الزيتونة وفي غيره من الجوامع وأماكن الصلاة الأخرى أو المدارس، قبل أن يقر له القرار في سنة ١٨١٤ بجامع وليّ نعمته يوسف صاحب الطابع بحي الحلفاوين بعد وفاة الشيخ محمد الفاسي، بمعيّة جل شيوخ الزيتونة[١٧]. واصل الرياحي في تسلق مراتب الشرف والتدريس خصوصا في عهد أحمد باي الذي جعله مدرسا من الطبقة الأولى بجامع الزيتونة، ثم قدمه للخطابة والإمامة بالجامع الأعظم في السنة نفسها. فكان الرياحي أول من جمع بين هاتين الخطتين: رئاسة أهل الشورى والخطابة بالجامع الأكبر.

ازدحم الطلاب على دروسه، وتكونت منهم نخبة لامعة من العلماء والمتفقهين في أمور الدين وأهل الفكر والمتضلعين في السياسة من أمثال ابنيه الطيب وعلي، ومحمد بن ملوكة، ومحمد النيفر ومحمد البنا، ومحمد البحري بن عبد الستار، والطاهر بن عاشور، ومحمد بن سلامة، وأحمد بن حسين القمار الكافي وأحمد بن أبي الضياف، وسالم بو حاجب، وعمر بن الشيخ، وغيرهم كثير. لقد بلغ إبراهيم الرياحي أوج نبوغه العلمي على أيام المشير الأول أحمد باشا باي، كما مثّل خير تمثيل شخصية رجال العصر الحسيني في أخذه من معارف عصره من كل شيء بطرف، ففي الوقت الذي يحرر البحوث العلمية الدقيقة، نجده ينشئ الخطب، ويدبج الرسائل، وينظم الشعر، ويعد أول أديب تونسي عرّف بالأدب التونسي خارج دياره خلال زيارته إلى المغرب أو عند سفارته إلى الباب العالي.

٢/١-مسارات الشرف والصلاح

كان لسلوك الرياحي مسلك الصلاح والشرف أثر عظيم في تمتين مكانته في بيئته الاجتماعية والتحامه بمشاغل عموم الناس، ومن البيّن أن في زمنه قد انقضت تلك القطيعة والجفوة التي كانت تحولُ بين علماء الظاهر وأولياء الباطن حسب التصنيف الخلدوني المتداول للفقهاء ودعاة الصلاح، والذين ينسبون أنفسهم بعلماء الحقيقة[١٨]. ولم يعد من مانع لأن يكون العالم فقيها ومتصوفا في الوقت ذاته، فقد تم تجاوز تلك الوحشة بين المنزلتين لتتكشف وضعية مغايرة في مدينة تونس في القرن التاسع عشر تبرز انخراط عدد من العلماء في المسار الصوفي وخصوصا في الطريقة الشاذلية، فلم يعد ما يمنع أن يكون العالم فقيها ومتصوفا في نفس الوقت، وهنا مثل مسار الرياحي مسارًا منفردا على خلاف نظرائه حيث اختار أن يكون تجانيا بعد أن كان في بداياته شاذليا[١٩].

تعود بدايات إقبال إبراهيم الرياحي على المنحى الصوفي كما زعم محرر الترجمة إلى فترة الصبي بتستور، أين جلس إلى مؤدب مجذوب يدعى الشيخ صالح بن طراد، ومن المرجح أنه قد نال قبسات من روحه الصوفية[٢٠]. وقد انتعشت معارفه الربانية عند حلوله بمدينة تونس عند لقائه شيخ الطريقة الشاذلية البشير

بن عبد الرحمن الونيسي الزواوي (توفي سنة ١٨٢٧) نزيل تونس وأحد أحفاد المتصوف المغربي محمد بن عبد السلام مشيش (توفي سنة ١٢٢٨)، فلازمه لسنوات حتى أصبح أحد المقربين إليه، حيث تذكر الترجمة أنه يلج إلى داره دونما استئذان، وكان من مدّاحيها ومن كتّاب أدعيتها. ولقد مثّل لقاءه سنة ١٨٠١ بالشيخ علي حرازم بن العربي برادة الفاسي أحد أصحاب أحمد التجاني وكاتم سره عند مروره بتونس في اتجاه طريق الحج، نقطة تحول كبرى في المسار الصوفي للشيخ الرياحي. فكان هو أول من تلقى التجانية في ربوع الحاضرة، ومن تصدر لنشرها في دواخل البلاد التونسية[٢١]. لم يكن خيار الرياحي بغريب في زمنه نظرا لانجذاب عديد العائلات المعروفة بالحاضرة على غرار عائلة النيفر وجعيط والجلولي إلى التجانية وذلك لطبيعتها الروحانية التجريدية المحضة ومناهضتها للتعبيرات الحركية والركحية[٢٢].

أقام الرياحي أوراد طريقته ونظم الشعر في مدحها، وأسس لها زاويته المشهورة قرب حوانيت عاشور، قبل أن تخرج إلى دواخل البلاد. وكان على صلة بالشيخ التجاني مصطفى بن عزوز البرجي الجزائري نزيل نفطة، وله فيه مدائح نثرية وشعرية. ولقد ازداد تعلقه بالتجانية إثر زيارته إلى فاس ولقائه بشيوخها، ونيله إجازة مؤسسها أحمد التجاني. ولشدة تعلقه بشيوخ طريقته تصدى الفقيه الدفاع عن مؤسسها في رسالته الشهيرة والموسومة بـ "مبرد الصوارم والأسنة في الرد على من أخرج الشيخ التجاني عن دائرة أهل السنة " للرد على الفتاوى التي ظهرت بالشرق والتي تزعم خروج صاحب التجانية عن جماعة السنة. ثم تجشم عناء التنقل إلى تماسين بالجنوب الشرقي الجزائري مقر الزاوية الأم للطريقة سنة ١٨٢٢ رفقة الشيخ الطاهر بن عبد الصادق أحد تلامذة أحمد التجاني بفاس، واجتمع بالقطب علي التماسيني (توفي سنة ١٨٤٤) أحد رموز التجانية في الصحراء، طالبا منه تمكينه من سر "مداواة أمراض النفس الباطنية فنال منه الدواء الناجع، والسر النافع ورجع محصلا على المراد من حسن الإمداد[٢٣]".. وبعد عودته من الصحراء الجزائرية وانتشار خبر نيله الإجازة الكبرى، أضحى الرياحي من أهل "البركات والكرامات الربانية ممن أجيز لهم معالجة المرضى وخصوصا ممن يعانون الجنون والصرع"[٢٤]. هكذا ينظر إلى الولي في بيئة ثقافية زادت انغماسا في الاعتقاد في كرامات الصلحاء بالتساوق مع اشتداد البؤس والفقر وانتشار الأوبئة. وبالاستناد إلى ما سبق عرضه، فإن حصول الشيخ الرياحي على إجازات علماء الزيتونة وشيوخ آخرين قابلهم أثناء رحلاته إلى المغرب ومصر ومكة اجتمعت مع اعتراف أصحاب الطريقة التجانية تجعل من الرجل إحدى الشخصيات الجامعة لعلوم الظاهر والباطن، ويحظى بمكانة اعتبارية سواء لدى النخبة العالمة أو عموم الناس تجعله مهاب الجانب من قبل سلطة الباي وأعوانه.

٣/١-تولي خطة باش مفتي المالكية

يعود ظهور مؤسسة الإفتاء بالبلاد التونسية إلى زمن الدولة الحفصية، فخلاله تمكنت مؤسسة المفتي المالكي من التجذّر في جهاز الدولة إلى حد أنه كان يمكنه عزل القضاة. ولقد استمر انفراد تلك المؤسسة في إدارة الشأن القضائي والديني بإفريقية إلى حدود نهاية العقد الثالث من القرن السابع عشر[٢٥]، عند بروز خطة المفتي الحنفي على أيام يوسف داي (١٦١٠- ١٦٣٧) أي بعد مرور نصف قرن من الحضور العثماني، حيث عيّن أحمد الشريف كأول مفت حنفي في البلاد التونسية[٢٦]. ولم تظهر مؤسسة باش مفتي الحنفية إلا في عهد علي باي سنة (١٧٥٩ - ١٧٨٢)[٢٧]، الذي سعى إلى إصلاح أحوال القضاء متخذا عدة قرارات تخص عمل القضاة، فمنعهم من ممارسة مهامهم في دورهم، وحصرها داخل المجلس الشرعي الذي استحدثه لفائدتهم. وحدد لهم مواقيت عملهم للنظر في قضايا المتقاضين، وأجبرهم على العودة إلى المفتيين أو الباش مفتيين المالكي والحنفي عند النظر في القضايا الشائكة. فيراسل القاضي جهة الإفتاء حول موضوع القضية ولا يصدر حكمه قبل بلوغه بمراسلة مكتوبة من المفتي، وإن كانت المسألة أكثر تعقيدا تعرض المسألة على المجلس الشرعي الذي يتخذ القرار الذي يرتئيه مناسبًا.

يلتئم المجلس الشرعي بمقره بباردو أو في سرايا الباي مساء كل يوم أحد ويترأسه الباي في عديد الحالات على اعتبار دوره الطبيعي في إنفاذ العدل في

إيالته وفق مقتضيات الشريعة. لقد زادت هذه الحيثية من تقارب أعضاء المجلس الشرعي بمن فيهم المفتيين والباش مفتيين من الباي، والذي أثمر جملة من الامتيازات ضمن حزمة الإصلاحات التي أقرها أحمد باي في إطار إصلاح النظام التعليمي بجامعة الزيتونة والعناية بخريجيها والواردة في "المعلقة" لسنة ١٨٤٢، حيث أقر تسمية الباش مفتي المالكية باسم شيخ الإسلام تنظيرًا لباش مفتي الحنفية في إسطنبول، وبالتالي زادت هذه القرارات مكانة الباش مفتي المالكي رفعة ضمن جهاز الدولة والمجتمع[٢٨].

وفي ظل سياسة التقارب التي أبداها البايات الحسينيون مع الفقهاء والعلماء المحليين، فقد كان إبراهيم الرياحي من ضمن أولئك الذين عُرض عليهم تولي خطة القضاء منذ ماي من سنة ١٨٠٦ عند انفصال الشيخ أبي حفص عمر المحجوب (توفي ١٨٠٧) من مهمته، فبعث حمودة باشا باي إلى الشيخ الرياحي لتوليته مكانه، إلا أن الفقيه آثر مغادر الحاضرة في اتجاه الزاوية العزوزية بجبل زغوان غير بعيد عن العاصمة بتعلة الانقطاع إلى العبادة. ورغم اتفاق رواة ترجمة الرياحي حول غاية الرجل من تهرّبه من خطة القضاء والذي كان بداعي ترك المجال أمام شيخيه إسماعيل التميمي وأحمد بوخريص لتولي ذلك المنصب[٢٩]. ولكن ذلك لا يستبعد فرضية شعوره بجسامة مهمة تثير الكثير من التهيّب في نفوس علماء المسلمين من جهة، وربما لاجتناب التصادم مع شيوخ الزيتونة الذين كانوا يفوقونه حينها معرفة ودراية من جهة ثانية[٣٠].

وعند عودته من زغوان واصل الرياحي التصدر للتدريس في جامع صاحب الطابع، ثم وبمرور السنوات كانت هالة الصلاح التي رسمها لنفسه تزداد إشراقا، فكانت كافية لأن تجعل الرجل حاضرا ضمن حسابات البايليك لترشيحه ضمن أحد خططه الشرعية السامية، حيث تم تكليفه من قبل حسين باي لرئاسة أهل الشورى (الدائرة المالكية بالمجلس الشرعي) سنة ١٨٣٢، والتي تردد في قبولها لولا إصرار الباي وصحبه من العلماء، كالشيخ محمد الأصرم والشيخ والوزير أحمد بن أبي الضياف، وبمباركة مفاتي الحاضرة وباردو وقضاتها[٣١].

ومن الملاحظ أن تولى الرياحي خطة باش مفتي المالكية قد ورد في سياق اجتماعي وسياسي واقتصادي غير مستقر، تزامن مع اتجاه البايليك وخصوصا في عهد أحمد باي اتخاذ جملة من الإجراءات التحديثية لم تكن مستساغة من قبل عموم الناس، واعتبرها بعضهم "تشبّها بالكفار"، فضلاً عن اتباع البايات سياسات الاستنزاف الضريبي لتمويل مشاريع جديدة كان لها وقع سيئ في نفوس الأهالي[٣٢].

لقد كانت خلاصة ممارسة الرياحي تجربة خطة باش المفتي المالكية تأليفه عديد الرسائل (الفتاوى) في قضايا مختلفة، حيث نظم الرّياحي ٨ قصائد حلّل فيها مسائل قضائية، وكتب ٢٩ مكتوبا أجاب فيها عن عدّة أسئلة فقهيّة واردة من علماء وفقهاء وقضاة من مختلف أنحاء تونس، ومن غدامس ووادي سوف والمغرب، تتعلّق بصفات الله والزواج والشركة والميراث والأحباس والجرائم والدفاع عن مقامات الصلحاء وزيارة القبور وهيئتها، مبينا فيها أحكام المذهب المالكي. كما تحفظ مروية السنوسي تفاصيل ذاك الخلاف الذي خرج إلى العلن مع تلميذه السابق محمد البحري حول حضانة اليتيم وحرر في الغرض رسالة سماها "دفع اللجاج في نازلة ابن الحاج"، وكذلك اجتهاده في مشروعية الاحتماء بالأجنبي إذا خيف من ظلم قاتل، وقد بدأ آنذاك لجوء بعض التونسيين إلى القناصل الأجانب طلبا لحمايتهم من ظلم أعوان الدولة[٣٣]. واستنادًا إلى ما سبق ذكره، فقد حملت فتاوى الرياحي نصيبا من الجرأة في واقع أخذ ينشد التغيير، وربما كانت أحد أسباب تفتق أكمام عدد من الحداثيين في النصف الثاني من القرن للدعوة إلى اتخاذ خطوات إصلاحية أكثر جرأة على غرار ما كتبه ابن أبي الضياف أو خير الدين وغيرهم من رموز الإصلاح التونسي.

ثانيًا: الفقيه إبراهيم الرياحي والسلطة

تحتل طبقة "الخاصة" في المجتمعات الشرقية عمومًا مقاما رفيعا، وهي التي تتكون من: أرباب السيف وأرباب القلم، واستمر هذا التقسيم التقليدي قائما حتى أواخر القرن التاسع عشر. فقد أوكلت للعلماء والفقهاء[٣٤] منذ العصور الأولى للدولة الإسلامية مهمة نشر المعرفة بين

المسلمين، والسهر على شرح أصول شريعتهم وتيسير ما استعصى فهمه، وإرشاد العامة والخاصة للسير على الطريق القويم كما ترتضيه أحكام الشرع. وبحكم صلاتهم القوية مع الحكام فقد انخراط العلماء بدورهم في مشروع بقية النخبة الداعمة للدولة، وأوكلت لجلهم مهمة تبرير سياسات الحكّام وإدراج تصرفاتهم ضمن محاكاة أفعال الأسلاف وعودة إلى الأصل، تجنبا لوقوع الفتن وتمرد الرعيّة على الراعي. تطرح هذه العلاقة بين السلطة والفقهاء كعلاقة ضاربة في القدم والتي تشي بتبادل المنفعة والأدوار أسئلة تدور حول طبيعة العلاقة بين فقهاء المسلمين والمخزن بصفة عامة، وفي مستوى ثان هل سار الرياحي على نهج أسلافه ونظرائه في علاقته بالبايات الحسينيين؟

١/٢-الفقهاء وطاعة أولي الأمر

وضع المخزن التونسي منذ العهد الحفصي من حوله شبكة واسعة من الأفراد والفاعلين والعائلات يساعدونه على تصريف أمور الحكم وبسط النفوذ على العباد والرقاب. ولقد كانت مستويات إخضاع المجال السيادي للدولة متصلة مباشرة مع قدرة الحكّام على شد العلماء والفقهاء والأعيان إليها، سواء أكان بالحاضرة أو بدواخل البلاد. فقد كان المخزن في اختبار متواصل لانتقاء خدّامه من عائلات عرفت بشرفها، أو بتجارتها أو بعلمها أو بخبراتها المتوارثة في نشاط القرصنة والنشاط العسكري[٣٥]. وبالإضافة إلى العائلات المعروفة، فقد لجأ الباياليك التونسي منذ موفي القرن الثامن عشر ضمن سياسته في التقرّب إلى الأهالي والمحليين، إلى إدماج ضمن جهازه الإداري والتعليمي بعض الوافدين من الدواخل ممن يشهد لهم بالصلاح أو الإلمام بأمور المعرفة الشرعية.

إن نيل الإجازات من شيوخ الزيتونة أو من غيرهم من ديار الإسلام يعد أحد السبل للرقي الاجتماعي ولبلوغ مناصب رفيعة في سلم الخطط الشرعية أو ضمن الجهاز الإداري للباياليك. فتتيح تلك الشهادات لأصحابها تولي عديد المهام كالتدريس أو الإمامة بأحد الجوامع أو ممارسة خطة عدل إشهاد أو القضاء. وطالما أن التعيين في تلك المواقع يكون بأمر من البايات، فإن الحفاظ عليه مرتهن برضائهم وإرضائهم، والذي يسير في منظور واجب طاعة أولي الأمر. في المقابل فإن البايات يراهنون على الاستفادة من المكانة الاعتبارية لفقهاء مدينة تونس وأولياءها، ويحرصون على إجلال تلك الشريحة احتراما لمكانتهم العلمية والروحية، فكانوا يقربون العلماء ويطلبون نصحهم ويدعمون مشاريع بناء الجوامع والزوايا، ويقدمون الإحسانات والعطايا، وتخصيصهم ببعض الإعفاءات الجبائية. وجعلهم في صدارة مواكب الاحتفاليات الدينية إلى جانب رجال الدولة، ودعوتهم لحضور المسامرات والمجالس العلمية بحضور بالجامع الأكبر أو بسرايا الباي[٣٦]، والإعلان عن عتق الرقاب بالتزامن مع تشييع جنازة أحد العلماء[٣٧]. كما تضمنت دفاتر مداخيل ومصاريف الدولة إلى جانب دفاتر لزمة دار الجلد المحفوظة بالأرشيف الوطني عدد من الإحصائيات والبيانات التي تسجل الأعطيات التي منحتها السلطة لمقربيها بما فيهم رجال الدين والفقهاء في شكل "عوايد"[٣٨].

لقد باتت وضعية رجال الدين والفقهاء وخصوصا بالحاضرة والذين كانوا في اتصال مباشر مع الرعية أو مع السلطة منذ ثلاثينات القرون التاسع عشر أكثر إرباكا عما كانت عليه في السابق. ففي السابق انحصر دورهم على توفير الغطاء الشرعي للحاكم وتأطير الرعية للانقياد لسلطته ضمن أطر مجتمعية شبه مغلقة أمام المؤثرات الوافدة، فكان تأطير الرعية يسير بشكل سلس دون ردود فعل تذكر. ولكن مستجدات القرن التاسع عشر التي عاينت بروز مظاهر أزمات متعددة الأوجه، واشتداد التدخل الأوروبي في سياسة الباياليك وفي الحياة الثقافية والاجتماعية للتونسيين، وكذلك انقياد الباياليك إلى سياسة التحديث المادي دونما مراعاة للإمكانيات المادية للخزينة، وفي محاكاة للنموذج الغربي في النظم والمؤسسات والقوانين. ففي حقبة زمنية وجيزة أسفرت تلك السياسية عن تحديث الجيش وتزويده بأسلحة أوروبية، وتأسيس أكاديمية عسكرية يشرف عليها الأجانب، وإصدار مرسوم يقضي بإعفاء اليهود من زيهم المخصوص ومنحهم حق تملك الأراضي، وممارسة طقوسهم العبادية، ويقر المساواة بين المسلمين وغيرهم. وإصدار أول دستور حديث للبلاد عام ١٨٦١ وبمقتضاه تم إنشاء مؤسسات قضائية كالمجلس الأكبر

فصلت القضاء المدني عن القضاء الشرعي. وفي ظل هذه المتغيرات أظهر البعض من علماء الزيتونة تهيبهم وتوجسهم من تلك القرارات المتسارعة ورفضوا المشاركة في صياغتها، وعارضوا الانخراط في المؤسسات القضائية الجديدة وتمثيل غير المسلمين بها، وبلغ الأمر أن دعا شيخ الإسلام أحمد بلخوجة إلى رفع كل الكتابات عن الإسلام إلى المجلس العلمي لفحصها وإبداء الرأي فيها.

لقد انعكست حالة التوّجس والريبة من قرارات البايليك التحديثية على النمط الأوروبي على الساحة الثقافية والعلمية، والذي انجر عنه توالي طباعة وصدور الكتب والمنشورات التي درست الحالة الغربية وتطوّر أحواله، وتطوّر المواقف المحلية منه ومستويات الاقتباس بعد أن بات جليا للجميع تخلف المسلمين عن ركب الحضارة [٣٩]. ولكن هل كان بالإمكان للفقهاء أن يعارضوا سياسة البايليك وحتى وأن ثبت تجاوز الباي أو رموز الدولة لضوابط الشريعة؟ هل كانوا في وضعية مادية مريحة تجعلهم يستغنون عن مساعدات المخزن وتشكيل جبهة صدّ قوية تعارض سلطة الباي متى خالف من منظورهم الشرع الذين يمثلون هم حماته؟

تحفل تراجم النخبة التونسية ببعض الحوادث التي تبرز تململ أو معارضة أحدهم لإرادة البايات أو أعوانه، ويكون الحديث عن ذلك الموقف في إطار الاحتفاء بشخصية قد غادرت الحياة والأحداث وليس لإبراز تشكل جبهة معارضة بصريح العبارة والمعنى[٤٠]. ولكن واقع الأحداث والأمور يبرز حاجة أفراد النخبة العالمة التونسية المسترسلة للسخاء المادي والمعنوي للبايليك بعد أن ظهر تأثر تلك الشريحة بالأزمة المالية لإيالة تونس في منتصف القرن التاسع عشر والذي عبّرت عنه مراسلة المدرس والإمام والمفتي محمد بن حسين البارودي إلى الوزير رستم بتاريخ ١ جويلية ١٨٦٦ وذكر فيها: "... أني لو وجدت الكفاف في مرتباتي لما يلزم الفقهاء الفقراء أمثالي ما طلبت الزيادة ولكن أحوجني لهذا الطلب الضيق العظيم وعدم كفاية مرتباتي مع إقتاري في الإنفاق غاية الاقتار حتى صرت أستحي من عائلتي وأخشى للزوّار فضيحتي إذ قد يمر نحو الشهر أو أكثر ولا يدخل اللحم أو شيء من أنواع الثمار لداري"[٤١]. حينئذ تكشف لنا الوضعية المادية المتردية لفقهاء الحاضرة وحاجتهم الماسة لمساعدة الدولة حفاظا على مكانتهم، فكانوا لا يترددون في مجمل الأحوال عن تلبية مبادرات البايليك التحديثية وحضور المجالس المخصصة للغرض كما هو الحال عند دعوة المشير محمد باي يوم إعلانه "قانون عهد الأمان" حيث جلس علماء الحاضرة إلى جانب أهل دولته وقناصل الدول وكبار القسيسين والرهبان وأحبار اليهود، فكان ذلك اللقاء أول اجتماع لأهل الشريعة بأهل السياسة في مجلس رسمي، ومعلوم أن عصر المشير محمد باي جاء متمما بطبيعة حاله لعصر سلفه المشير احمد باي الذي أوجد تطورا عظيما بنظم الدولة، فكان لا محيص لأهل العلم من مسايرة تيّار المستجدات العصرية التي "قضى بها الزمان في تلك الأثناء"[٤٢].

٢/٢-إبراهيم الرياحي والمخزن، طاعة الله في طاعة الحاكم

تبرز المصادر التي تصدت لترجمة سيرة إبراهيم الرياحي جانبين من شخصية الرجل قد يبدوان متضاربين في علاقته بالمخزن، ففي الجانب الأول تروي تلك التراجم بعض المواقف المناهضة أو المتحفّظة على سياسة المخزن وفي الجانب الثاني تثني ذات المصادر على إخلاص الرياحي وولائه في خدمة البايات والدولة التونسية. ولكن يغيب هذا التضارب أو ما يمكن أن يعدّ تعارضًا إذا ما انتبهنا إلى غايات كتّاب السيرة وتشديدهم على إبراز السلوك القويم للفقيه والذي لا يكتمل إلا بقيامه بأدواره الطبيعية المتمثلة في حفظ الشريعة والحرص على تطبيقها وإرشاد الحكّام ونصحهم دونما خروج عن طاعة أولي الأمر.

وفي متابعتنا لسيرة الرجل في علاقته بالسلطة، آثرنا في البداية النظر في بعض المواقف التي بدت متحفظة ضد ممارسات عدد من البايات وأعوانها. فقد ذكر السنوسي في ترجمته رفض الرياحي تقبيل يد حمودة باشا الحسيني يوم تعينه مدرسًا بجامع الحلفاوين، واكتفى عند حد المصافحة "ولم يقبّل يده فتغيّر عليه الباي، وأراد أن يحرجه فسأله عن سبب قدومه فأجابه بأن لا سبب له، وأنه هو الذي أرسل إليه، ولولا طلبه لما قدم، ولم يسع الباي إلا أن يكاشفه برغبته،

ولم يقبل الوظيفة إلا بعد إلحاحه الشديد"[٤٣]. وتذكر المصادر أيضًا محادثته مع صالح شيبوب مبعوث المشير أحمد باي الذي زاره ببيته لاستفسار عنه والسؤال عن صحته، وفي أثناء الحديث قال المعين للشيخ إن سيدنا بعثني معاتبا من أجل طول مغيبك عنه، فنظم الشيخ في الحال بيتين:

قل للأمير نصيحة لا تركنّن لفقيه
إنّ الفقيه إذا أتى أبوابكم لا خير فيه[٤٤]

وكان إبراهيم الرياحي وفق الصورة التي وضعها ابن أبي الضياف ومن بعده السنوسي لا يتورع عن نقد ظلم القيّاد أمام أحمد باي، مستنكرًا تجاوزات العمّال واللزامة واستبدادهم، حيث خصّص إحدى خطبه سنة ١٨٥٤ لاستهجان سياسات عمّال الباي، وقد كان لتلك الخطبة صدى واسعا بين سكان الحاضرة[٤٥]. وتذكر الوقائع أن صيته في منافحة السلطة كان معلوما لدى العامة والخاصة، فكان ملجأ الناس في قضاء حوائجهم، على غرار لجوء عائلة السعدي إلى الرياحي وهو في طريقه إلى جامع الزيتونة، "فوجد عند بابه أرملة وأولادها عائلة رجل يسمى السعدي قد أقام في سجن الكراكة مدة، فضجوا بين يديه ضجة واحدة، وتراموا بين يديه يسألونه أن يشفع لهم في السجين المذكور عند الباي المشير الأول، ولما أتم قراءة المولد، وأخذ المشير يحادثه عرض عليه شفاعته في السعدي، فقال له المشير: «مؤبد» ولم يستكمل كلامه حتى استعاذ المترجم، وقال: «إنما التأبيد لله» ونهض يكررها قبل إتمام الموكب، وقد بهت المشير من ذلك بمرأى ومسمع من جميع الحاضرين، وعند ذلك قام على أثره الوزير ولسان الدولة يعتذران عن صدور تلك المقالة من الوالي، وأعلماه بأنه أصدر أذنه بتخلية سبيل السعدي.[٤٦]

وزد على ذلك فقد أصدر الرياحي فتوى تجيز للرعايا المسلمين الاحتماء بالقوانين القنصلية الأجنبية هربًا من ظلم واستبداد أعوان البايات، وكانت تلك الفتوى على اثر احتماء الشيخ محمد العنابي قاضي غار الملح بدار قنصل انقلترا، وما أثار من ردود فعل مناهضة لاحتماء قاضي المسلمين بدار غير أهل الدين، فاستشكل الأمر على الباي الذي طلب رأي الشيخ إبراهيم الرياحي، فكان مناصرا لما أقدم عليه قاضي غار الملح.[٤٧] فقد عبّر ذلك الموقف عن شجاعة كبيرة في ذلك الزمان وخروج عن مألوف مواقف نظرائه في عصره إلى حد أن عديد المهتمين بتاريخ الإصلاح في تونس يعدون الرياحي بمواقفه تلك قد وضع اللبنات الأولى للحركة الإصلاحية قبل أن يقتفي أثره طلبته. ومن الجدير النظر في دواعي إصداح الرياحي بتلك المواقف التي عدت جريئة في عصره والتي يمكن تفسيرها بثقة الرجل في مكانته العلمية ونيله اعتراف شيوخ الزيتونة والبايليك على حد السواء، والتي أهلته لبلوغ منصب باش مفتي المالكية. دون أن ننسى مرتبته في اعتقاد العامة والخاصة في نفوذه الروحي المستمدّ من الطريقة التجانية التي كان أحد أبرز رموزها في الحاضرة. لقد أتاحت هذه الحيثية مكانة مرموقة للرياحي جعلته محل تهيّب وتقدير من قبل البايات الحسينيين، فالعلماء من منظور المخزن التونسي وفي منظور بقية عامة الناس حينها هم "ورثة الأنبياء، وأعلام الدنيا، وهداة الأمة، فعلى أيديهم تطلب الرحمة وتدفع الخطوب المدلهمة، والدولة تأمرنا بإعزاز الدين وأهله، وتعظيم العلم ومحله"[٤٨]. وقد ذكر السنوسي مدى احتراز أحمد الباي من إبراهيم الرياحي الذي رأى فيه سبب قتل والده بدعائه[٤٩]

وعلى نقيض الصورة الأولى، نجد في الوجه الآخر للرياحي أحد أشرس المدافعين عن العرش الحسيني، فهو أول من استحسن قرار أحمد باي في إقرار المساواة سنة ١٨٤٠ بين المفتي الحنفي بالمفتي المالكي.[٥٠] وأول المباركين لإعلانه لقراره سنة ١٨٤٦ بعتق جميع العبيد في المملكة التونسية، رغم تناقضه لمباح الشرع[٥١]. فالتوجه العام للرياحي الذي انخرط في خدمة المخزن منذ مطلع القرن التاسع عشر كان يسير في اتجاه دعم مشروعية حكم الحسينيين والقيام بدور الوساطة بين السلطة والرعية وفق مقتضيات إرساء الأمن في الإيالة واستقرار الحكم في سلالة حسين بن علي.[٥٢] ومن البديهي أن للولاء والاخلاص في خدمة المخزن ثمنه، فقد كشفت المصادر بعض من ممتلكات الرياحي، ففضلا عن حصوله عن مسكن مؤثث وتكفل يوسف صاحب الطابع بتزويجه، يذكر السنوسي ملكية الرياحي لضيعة بجهة المرسى بجوار زاوية سيدي الظريف،

وحيازته لغابة زيتون في جهة بني خلاد معفاة من دفع ضريبة العشر وفق قرار أحمد باشا باي[٥٣]. ورغم سكوت الكاتب عن ذكر مساحتها ومصدرها، ولكن من المرجح أنها من أعطيات الدولة كما جرت العادة بين البايات الحسينيين والمقربين إليهم. ومن اللافت أن مؤسسة المخزن قد واصلت الاستثمار في إبراز متانة الصلات مع علماء الحاضرة حتى بعد مماتهم من خلال تحويل وبأمر من محمد باي مدفن الشيخ إبراهيم الرياحي وابنيه بجوار مدرسة حوانيت عاشور إلى زاوية لإقامة الأوراد التجانية، ثم تكفل خير الدين في وقت لاحق بترميمها وتزويقها بنقش حديدة بعد استجلاب نقاشين من المغرب حتى تكون مزارًا لائقًا بمريدي الطريقة[٥٤].

ثالثًا: إبراهيم الرياحي سفير الدولة التونسية

تجاوز الفقيه والصوفي إبراهيم الرياحي الأدوار العادية الموكولة لعموم فقهاء وعلماء الحاضرة والمتمثلة في تأمين مسالك التواصل بين البايليك ورعيته، مع تفقيه الناس بأمور دينهم ودنياهم، إلى القيام بأدوار استثنائية خارج حدود البلاد لفائدة المخزن. ونظرا لدقة بعض المهام وجسامتها فقد وقع الاختيار على إبراهيم الرياحي للقيام بسفارتين لفائدة الدولة التونسية. فكانت السفارة الأولى إلى المغرب لامتيار الميرة والثانية إلى إسطنبول لطلب الإعفاء أو تأجيل دفع المال المطلوب لفائدة الدولة العلية.

١/٣-سفارة إبراهيم الرياحي إلى المغرب

جرت العادة لدى البايليك الحسيني في تواصله وتراسله مع الخارج إرسال أفراد من حاشيته وأعيان من مماليكه بالخصوص للقيام بسفارات إما إلى الباب العالي أو لدى الدول الأوروبية، أو لمتابعة بعض القضايا المرفوعة ضد من اتهموا بالاستيلاء على أموال خزينة الدولة ولاذوا بالخارج[٥٥]. لكن مقتضيات السفارة التونسية نحو المملكة المغربية سنة ١٨٠٣ كانت تستدعي اختيار شخصية ذات مواصفات غير تلك التي نجدها عند المماليك وأعوان الدولة الرسميين. لقد كانت تلك المهمة تتطلب شخصية عارفة بأمور الفقه والشرع ومالكة بناصية الفصاحة والإقناع، فضلاً عن الهالة الروحية في بيئة مغاربية تجل أصحاب الصلاح والأولياء ولا ترد لهم أمرًا. فلا ننسى أن الرياحي كان من رموز التجانية في تونس، كطريقة كانت لا تزال في طور الانتشار في بداية القرن غير أنها ذات صيت ذائع في المغرب بعد أن استقطبت عدد من رجال المخزن وعلية القوم وعرفت بمساندتها للمخزن العلوي في جميع مراحل حكمه[٥٦].

وبالعودة إلى ضرورات إرسال البايليك التونسي سفارة إلى المغرب فقد ورد ذلك في سياق محلي اتسم بالجفاف ونقص في محاصيل الحبوب مع صعوبة في التزود بتلك الحاجيات الضرورية من فرنسا بعد خوض الجنرال نابليون حربه ضد مصر، ما جعل حمودة باشا يتخذ قرار مقاطعة المبادلات مع الجهات الأوروبية، ولم يبق للتونسيين من حل سوى اللجوء إلى الجهة المغربية. لذلك كُلِّف الشيخ والصوفي إبراهيم الرياحي وبتوجيه من شيخه صالح الكوّاش بتقدم وفد مصحوب بمكتوب من العالم وقاضي الحاضرة الشيخ عمر المحجوب لجلب الميرة (الحبوب) للإيالة لسد حاجة الأهالي منها[٥٧]. إلا أن الأمور كانت على قدر من التعقيد مردُّه ما كان يتردّد في قصر باردو من قول حول امتناع السلطان العلوي عن تصدير الحبوب خارج مملكته، وهي مسألة اجتهادية نابعة من مشورة السلطان المغربي لطيف من العلماء والفقهاء الذين من حوله، ولا يمكن العدول عن ذلك القرار إلا بالعودة إليهم[٥٨].

فقد كان على الرياحي النجاح في مهمته الأولى ونيل مبتغى المخزن التونسي لغياب حلول أخرى في مواجهة أزمة الغذاء، وأن يكون في مستوى الثقة التي حازها من قبل الباي وأعيان تونس وشيوخ الزيتونة، وكانت تلك المأمورية أيضا بمثابة الاختبار الأول الحقيقي للرجل في قدرته على القيام بمهام جسيمة ونيل مقام مرموق في صفوف رجال الدولة. فلما بلغ الوفد التونسي مدينة فاس حاضرة الحكم العلوي، استقبل كأحسن ما يكون ثم عُرض على السلطان العلوي الذي لقاه الرياحي بقصيدة من نظمه كان مطلعها كالتالي:

إن عزّ من خير الأنام مزار
فلنا بزورة نجلّه استبشار

أوليس نور المصطفى بجبينه
كالشمس يظهر نورها الأقمار
هذا سليمان الرضا ابن محمد
من أشرقت بجبينه الأنوار
هذا الذي رد الخلافة غضة
وسما به للمسلمين منار[٥٩]

كان السفير التونسي خلال مقامه بالديار المغربية محطَّ أنظار الجميع بفضل فصاحته وحسن بيانه وأناقة مظهره، فلم يلبث أن نال منتهى المرام. لقد تركت تلك المبارزات الشعرية والمنافسات اللغوية التي تخللت المفاوضات أطيب الوقع في نفس السلطان ونالت رضاه، وموافقته على تسليم تونس حاجتها من الحبوب. وعاد محملاً بهدايا من الديار المغربية إلى باي تونس، ما زاد في توطيد الصلات بين الجانبين، فضلاً عن الأصداء الإيجابية التي تركها في الأوساط الحاكمة والنخب العالمة قد جعلت مكانة الرياحي تشتد وتتوطد ضمن دائرة أعوان دولة حمودة باشا[٦٠]. غير أن مطامح زيارة الرياحي إلى المغرب لم تقف عند حد نيل حاجة البلاد من الحبوب، فقد عمل على تحقيق مقاصد شخصية تتمثل في توطيد صلاته بصاحب الطريقة التجانية والذي كان مقامه بفاس، فأناله من الأسرار والكرامات وعدّ بذلك من أصحاب الشيخ الفائزين[٦١]. وتمكن من نسج شبكة علاقات قوية مع علماء فاس وحضر دروسهم ونال إجازاتهم، وتواصل مع عناصر من ديوان السلطان ونجح في بناء علاقات معهم، وعمل الطرفان على مواصلة التراسل حتى بعد انتهاء مهمة الرياحي بالمغرب.

٢/٣-سفارة إسطنبول

نجح الرياحي في اختباره الأول خارج حدود الإيالة والذي كلّف به لأجل جلب الميرة للبلاد في بداية القرن، ويبدو أن المخزن لم ينس ذلك النجاح، في انتظار إعادة تعيينه في مهمة أخرى أشد عسرًا من الأولى. وكانت السفارة في هذه المرة نحو الآستانة بعدما ألحت الدولة العلية في استخلاص أموال من الخزينة التونسية، في ظرف اقتصادي ومالي دقيق ترافق مع شروع أحمد باي في سياسته التحديثية وما يتطلبه من أموال استثنائية. وإزاء هذه المتناقضات ولتفادي إغضاب السلطان العثماني فكان على الباليك التونسي حسن اختيار مبعوثه للقيام بمهمته وتجنيب سلطته العواقب الوخيمة، خاصة وأن مجريات إعادة السيطرة العثمانية على طرابلس الغرب سنة ١٨٣٥ وإبعاد القرمانليين عن الحكم لا تزال ماثلة في الأذهان. لذلك اتجه أحمد باي إلى اختيار إبراهيم الرياحي لأمور ثلاثة وهي: تبحره في علوم الفقه، ولطلاقة لسانه نثرا وشعرا، ولتجربة الرجل وما تفرضه المهمة من رصانة وحكمة.

وعلى إثر عودة الفقيه من المشرق، بعد أدائه فريضة الحج لفائدة مصطفى باي تم توجيهه سنة ١٨٣٨ من قبل المشير الأول نحو الآستانة لإقناع السلطان العثماني محمود الثاني (حكم بين ١٨٠٨ و١٨٣٩) والصدر الأعظم مصطفى رشيد وشيخ الإسلام أحمد عارف بتأجيل أداء المال السنوي من قبل الإيالة التونسية، مصحوبا بمكتوب حرره الوزير ابن أبي الضياف[٦٢]. ولقد تضمنت تفاصيل تلك الرسالة توصيف عام لحالة البلاد التونسية والتشديد على صغر مساحتها مقارنة ببقية الولايات العثمانية الأخرى وما تواجهه من صعوبات مناخية التي تؤثر سلبا على قيمة مداخيل الإيالة، ويجعل مهمة تغطية مصاريف نفقات جندها وموظفيها عسيرة، وتعجز عن تخصيص قسطا من مداخيلها لأداء ما يتوجب عليها لخزينة الدولة العلية، وما قد يسببه من ترفيع في الأداء على الأهالي من فتن وانتفاضات[٦٣]. وفي يوم السبت ٣٠ جوان ١٨٣٨ سافر الرياحي إلى إستانبول صحبة الكاتب الفقيه محمود بو خريص ولما وصل إلى إستانبول أكرمت السلطنة وفادته، ثم التقى بعد يومين بالسلطان العثماني في سرايته وانشده القصيدة التالية وكان مطلعها

العزّ بالله للسلطان محمود
ابن السلاطين، محمود فمحمود
خليفة الله ما أعلاه من شبه
بآدم ونبيّ الله داوود
من آل عثمان سادات الملوك ومَنْ
جاؤوا كعقد من الياقوت منضود[٦٤]

ثم قرأ على مسمع حاشية السلطان رسالة باي تونس. ثم اجتمع بشيخ الإسلام أحمد عارف حكمت،

ووقعت بينهما مراسلات شعرًا ونثرًا، و"عرف كل منهما قدر صاحبه واستجازه شيخ الإسلام فأجازه المترجم نظما. وهكذا كان في رحلاته السياسية لا يهمل الاتصال برجال العلم، والاستفادة من علومهم، ومطارحتهم، واستجازتهم، أو إجازته لهم. ورجع إلى تونس في أوائل أكتوبر ١٨٣٨ بالغًا في سفارته شيئًا من الأمل، وهو أن الدولة العثمانية لا تلح في طلب الإعانة المالية السنوية، ويتوقف الحال لوقت آخر، فإذا اقتضى هذا المال الضرر فلا حاجة به"[٦٥]. ويظهر مما سبق أن الرياحي قد نجح في مهمته وجنّب المخزن التونسي غضب الإدارة العثمانية، ما جعلت أحمد باي يصر مرة أخرى على استثمار مكانة موفدة في البلاط العثماني، وطلب منه تحرير رسالة إلى أحمد عارف يحملها الوفد التونسي لسنة ١٨٤٢ يتقدمهم ابن أبي الضياف بغرض تأجيل تطبيق التنظيمات العثمانية، بداعي عدم استعداد بعد الإيالة لمثل تلك القرارات[٦٦].

على العموم لقد أثبت الرياحي تنوع ملكاته ومواهبه، فالرجل لم يكتف عند القيام بمهام تتطلب إلماما بأمور الشرع كالتدريس وإمامة جامع الزيتونة والاضطلاع بخطة باش مفتي المالكية، فمن الواضح أن تجارب الرجل المتنوعة قد أكسبته القدرة على قيادة مهام خارج حدود البلاد في ظرف كان فيه البايليك يواجه عدة صعوبات محلية وتوارد المؤثرات والأخطار الخارجية، والتي أحدثت إرباكًا في جميع المؤسسات وفتحت الباب لظهور نوازع الإصلاح التي بدأت نذرها منذ مطلع القرن.

خَاتِمَةٌ

بالعودة إلى قولة المؤرخ والفقيه الشامي نجم الدين الغزي (١٥٧٠ – ١٦٥١) التي افتتحنا بها مقالنا، وفيها ضمّن الكاتب تصوره العام لوظيفة التاريخ ولأدواره في حفظ أخبار الشعوب والأمم وذاكرتهم، فوجد أن التأريخ للأئمة والفقهاء والعلماء هو الأنفع الناس، على اعتبار رفعة هذه النخبة في أقوامها من المنظور الفقهي والتي ترتقي إلى مرتبة ورثة الأنبياء. ولقد ورد مقترح المؤرخ الشامي الغزي ليناقض السائد عند المؤرخين والإخباريين العرب الذين كانوا منجذبين في المقام الأول إلى تواريخ الحكّام والطبقة السياسية، وهي أخبار مشحونة بالصراعات والاقتتال على السلطة والزعامة، كتلك الأحداث والانتفاضات المتعاقبة التي جدت في ولايتي الشام ومصر زمن الكاتب بين بقايا المماليك ورموز السلطنة العثمانية، وما خلّفه من ضرر على عموم الناس. وضمن هذا التصور المشرقي لوظيفة التاريخ والمؤرخين، فإن السنوسي لم يخالف المألوف العربي في الكتابة التاريخية، ولم تكن له جرأة الخروج عن التقاليد التونسية في الكتابة، فسار على النهج الذي سار فيه من قبله كل من الوزير السراج وحسين خوجة وإسماعيل التميمي واحمد بن أبي الضياف، والذين انطلقوا بسرد تراجم البايات الحسينيين في المقام الأول ثم يتلوها سرد سيّر بقية رجال النخب الأخرى مع أولوية لفئة الفقهاء، والعلماء، والأئمة، والقضاة. على أن حلول فئة علماء الزيتونة في المرتبة الثانية لا ينقص من قيمتها شيئا باعتبار طبيعة الصورة المثالية والناصعة التي اجتهد السنوسي في وضعها عن رموزها ومنها سيرة إبراهيم الرياحي أحد أئمة جامع الزيتونة.

لقد كانت الصورة التي اجتهد في رسمها السنوسي عن الرياحي شاملة لمسيرة الرجل، ومتنبهة إلى الأركان المضيئة في حياته ومنها مرحلة التدريس، وتجربته الصوفية وقيادته للزاوية التجانية، وإمامته لجامع الزيتونة، ثم باش مفتي المالكية، مع حرص الكاتب على إبراز ميل الرياحي إلى انتقاد سياسة الحكّام وأعوان الدولة، فضلاً عن انتشار صيته بين علماء المسلمين. ولقد تعمد السنوسي أيضًا إبراز شخصية الرياحي كشخصية غير عادية، فالرجل نجح في ضمان مكانة بارزة ضمن فئة فقهاء وعلماء الحاضرة رغم انحداره من "الآفاق"، وليس بسليل أرستقراطية العلماء الحضرية وفق تصنيف روبار برنشفيك[٦٧]. ومن خلال ترجمته لإبراهيم الرياحي فقد عبر السنوسي للحديث عن علماء الزيتونة، مقدمًا صورة مشرقة عن رموزها، غاب فيها التنافس والتزاحم لخدمة المخزن ونيل الرتب، بل سادها احترام وود كبير، وتقدير المبتدئين لشيوخهم وتقديمهم للمناصب. ومن البيّن أن هذه الصورة المثالية التي ركبها الشيخ الزيتوني السنوسي فيها كثير من التجاوز للواقع

على اعتبار احتفاظ المرويات التاريخية بذاك التنافس بين العائلات المخزنية على احتكار المناصب الشرعية العليا كالقضاء والفتيا وإمامة جامع الزيتونة، فقد كان التنافس على أشده بين عائلة بيرم وعائلة البارودي وعائلة خوجة. كما غيّب الكاتب منحى آخر في طبيعة العلاقة بين السلطة والنخبة الدينية كتقارب أنبنى أساسًا ومنذ عهود على تبادل منافع المصلحة والخدمة. فالفقهاء ينالون الرواتب والهدايا والإحسانات والعقارات والهناشر، ويتمتعون بإعفاءات جبائية على غرار أعوان الدولة الرسميين. مقابل استفادة المخزن من خدماتهم في الوساطات مع عموم الناس. فقد كان المخزن الحسيني واعيا بأهمية استجلاب العلماء والفقهاء إلى حضرته وانتداب العائلات المعروفة لتوريثها الخطط العلمية والشرعية[٦٨].

لقد اتجه السنوسي أثناء تركيبه ترجمة الرياحي تأليف سردية مميزة تخص شخصية علمية كانت ذات شأن ورفعة في بيئتها الثقافية والاجتماعية، وقدمت أعمالاً جليلة للمخزن التونسي خارج حدوده، مع تشديد مفرط على تجربته الزيتونية المحضة سواء في التكوين أو في التدريس. ففي الزيتونة تعلّم وفيها درّس ونقل علومه لطلابه الذين أضحى معظمهم من أعوان الدولة التونسية، فيحيلنا هذا الاهتمام في فكر وخطاب السنوسي على تذكيره القائمين بالشأن التعليمي والثقافي في الإيالة في مفتتح العشرية التاسعة للقرن التاسع عشر على محورية مؤسسة جامع الزيتونة بعلمائها وفقهائها في المشهد الثقافي والاجتماعي، بفضل أدوارها الريادية منذ تأسيسها في تمويل المخزن بما يحتاجه من كفاءات علمية للقيام بعديد الوظائف والأدوار.

كما كان لرموز الزيتونة أدوار سياسية مهمة بعدما انتدب شيوخها للقيام بما يعجز عنه رجال الدولة، كتلك السفارات التي أنجزها الرياحي نحو المغرب والآستانة. فمنذ تأسيس المدرسة الصادقية سنة ١٨٧٥ اشرأبت الأعناق نحو تلك المؤسسة المحدثة والناشئة، مثيرة للأعجاب بفضل برامجها التعليمية ومناهجها الحديثة لتغطية أعطاب التعليم الزيتوني وما لحقه من علل حتى أضحى ينعت بالتقليدي، وربما التقرير السلبي الذي دونه الجنرال حسين عند تقييمه لأداء الجامعة الزيتونية سنة ١٨٧٠ كان دافعًا رئيسًا نحو اتجاه خير الدين لبناء مدرسة عصرية تدرّس مواد ومقررات تستجيب لراهنها[٦٩]. وضمن هذا السياق فإن ترجمة السنوسي للرياحي هي وسيلة للتذكير بمآثر الزيتونة وعظمة رجالها.

الملاحق

نص الرسالة التي حملها إبراهيم الرياحي لدى سفارته

المصدر: أ. و.ت، صندوق ٢٢١، الملف ٣٥٨، الوثيقة عدد٤، التاريخ ١٨٣٨.

الإحالات المرجعية:

(١) الغزّي (نجم الدين)، **الكواكب السائرة في أعيان المائة العاشرة**، حققه جبريل جبور، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٧٩، ط ٢، ج ١، ص ٣.

(2) R. Boudon, *Dictionnaire critique de la sociologie*, Paris, 1990.

(3) Leferme-Falguière (Frédérique) et Van Renterghem (Vanessa), « Le concept d'élites. Approches historiographiques et méthodologiques », *Hypothèses*, 2001/1 (4), p. 55-67. DOI : 10.3917/hyp.001.0055. URL : https://www.cairn.info/revue-hypotheses-2001-1-page-55.htm. Consulté le 05/11/2023.

(٤) حول المقاربة البروسبوغرافية وتطبيقاتها في البحوث التاريخية التونسية والمغاربية فإنه يمكن العودة إلى المؤلفات التالية: البرهومي(عثمان)، **الدولة والجباية والمجتمع: اللزم والمجال الحضري بإيالة تونس ١٧٠٥- ١٨٥٦**، مجمع الأطرش، تونس ٢٠١٩. انظر القسم الثالث. الهويدي(سلوى)، **أعوان الدولة بالإيالة التونسية، الأفراد والمجموعات وشبكات العلاقات (١٧٣٥ - ١٨١٤)**، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية بتونس، مخبر تاريخ اقتصاد المتوسط ومجتمعاته، تونس ٢٠١٤. انظر ص ٩ ما يليها. حول المقاربة نشأة البروسبوغرافية ومناهجها يمكن العودة إلى

C. Charles, « La prospographie ou biographie collective. Bilan et perspectives », dans id., Homo Historicus. *Réflexions sur l'histoire, les historiens et les sciences sociales*, Paris, 2013, p. 98-102.

(٥) البرهومي(عثمان)، **الدولة والجباية والمجتمع: اللزم والمجال الحضري بإيالة تونس ١٧٠٥- ١٨٥٦**، ص. ٣٤.

(٦) وضع محمد السنوسي هذا التأليف في ثلاثة أجزاء تمّ طبع الجزء الأوّل سنة ١٨٨١ ثم أعيد طبعه سنة ١٩٨٣. على أن يستكمل التحقيق والطبع أواخر القرن الماضي. وكتاب مسامرات الظريف هو تاريخ فقهاء الدولة الحسينية بتونس وقد خصص المقدمة للتعريف بالملوك الحسينيين والقسم الأوّل خصّصه للتعريف بأئمة جامع الزيتونة والقسم الثاني للتعريف بالمفتين الحنفية والقسم الثالث للتعريف بالمفتين المالكية والقسم الرابع للتعريف بالقضاة الحنفية والقسم الخامس للتعريف بالقضاة المالكية والخاتمة للتعريف بآرائه وشيوخه. السنوسي (محمد بن عثمان)، **مسامرات الظريف بحسن التعريف**، تحقيق محمد الشاذلي النبفر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٩٤، الجزء الأول. من الصفحة 252إلى الصفحة ٣٤٢، وقد تضمنت معطيات وفيرة عن مسيرة الرجل بالإضافة إلى نماذج عديدة من قصائده التي وجهها إلى البايات أو رفاقه من علماء الحاضرة أو إلى السلطان المغربي والعثماني ورجال الحاشية.

(٧) العائلات المدينية المعروفة باضطلاعها بخطة القضاء نذكر من القضاة الحنفية عائلة البيرم وبلخوجة ودرغوث، وبالنسبة إلى قضاة المالكية برزت عائلة النيفر وبن عاشور.

(٨) الهويدي (سلوى)، **أعوان الدولة بالإيالة التونسية، الأفراد والمجموعات وشبكات العلاقات (١٧٣٥ - ١٨١٤)**، م س، ص ٨.

JERAD, Mehdi. «Les alliances matrimoniales chez les "familles du Makhzen " dans la régence de Tunis à l'époque moderne» In: L'enseignement supérieur dans la mondialisation libérale: Une comparaison libérale (Maghreb, Afrique, Canada, France) [en ligne]. Tunis: Institut de recherche sur le Maghreb contemporain, 2007 (généré le 18 décembre 2023). Disponible sur Internet : <http://books.openedition.org/irmc/752>. ISBN: 9782821850514. DOI : https://doi.org/10.4000/books.irmc.752.

(9) Ben Achour (Mohamed El Aziz), «Un ouléma sunnite exemplaire : Sidi Brahim Riahi (1766-1850) », https://www.leaders.com.tn/article/22694-un-oulema-sunnite-exemplaire-sidi-brahim-riahi-1766-1850, consulté le 04/12/2023.

(١٠) السنوسي (محمد بن عثمان)، **مسامرات الظريف بحسن التعريف**، **تحقيق محمد الشاذلي النبفر**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٩٤، الجزء الأول.

(١١) فقد ورد في ترجمة الشيخ إبراهيم الرياحي في كتاب حفيده عمر بن محمد بن علي الرياحي، تعطير النواحي بترجمة سيدي إبراهيم الرياحي امتداد نسب الشيخ إلى محمد بن الحنفية، وبالتالي اتصاله بالنسب الشريف، إلا أن زهد الرجل واتباعا لنهج النبي يمنعه من الإفصاح بذلك والتبجح به.

انظر المصدر المذكور صفحة ٤.

(١٢) نفسه، ص ٢٥٢.

(13) Mohamed-El Aziz Ben Achour : « Les muftis dans l'histoire tunisienne moderne et contemporaine». https://www.leaders.com.tn/article/34179-mohamed-el-aziz-ben-achour-les-muftis-dans-l-histoire-tunisienne-moderne-et-contemporaine

(١٤) إن قرار نزوح الرياحي من مدينته تستور نحو حاضرة الحكم الحسيني لم تكن تجربة فريدة وغير مسبوقة، لقد عبرت هذه التجربة عن توجه جيل كامل من شبان الإيالة النجباء والمغامرين من دواخل الإيالة الذين وجدوا في أنفسهم والأهلية والكفاءة والحق في الارتقاء الاجتماعي ونيل مكانة الوجاهة بمدينة تونس، سيما وان الظرفية قد تبدو ملائمة لاندماج من تظهر عليهم بوادر النبوغ المعرفية في فئة العلماء والمدرسين والجهاز الإداري والقضائي للبايليك. فبالإضافة إلى الرياحي فقد شهدت تلك الفترة بروز قابادو ذو أصولية مدينة صفاقس، وكذلك ابن ابي الضياف من جهة سليانة وسالم بوحاجب من الساحل التونسي والشيخ احمد بن حسين وصالح الكوّاش من جهة الكاف وعائلة محمد بن عثمان السنوسي من جهة قلعة السنان بالشمال الغربي التونسي وعائلة الأديب والمؤرخ الباجي المسعودي من مدينة تبرسق وإسماعيل التميمي وغيرهم بعد أن جفت منابع التزود بالمماليك من شرق المتوسط.

(١٥) السنوسي (محمد بن عثمان)، **مسامرات الظريف بحسن التعريف**، **تحقيق محمد الشاذلي النبفر**، م س، ص ٢٥٨.

(١٦) نفسه، ص ٢٧٢.

(١٧) الرياحي (عمر بن محمد بن علي)، **تعطير النواحي بترجمة سيدي إبراهيم الرياحي**، منشورات المكتبة العتيقة، تونس ٢٠١٩، ص ٨٥.

(١٨) زيادة (خالد)، **الكاتب والسلطان، من الفقيه إلى المثقف**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠١٣، ص ٦٠.

(١٩) انخرط عدد من فقهاء مدينة تونس في الطرق الصوفية مثل التحاق قابادو في بداية حياته بطريقة الشيخ المداني بطرابلس، على أن يعمق هذه التجربة مدة اقامته بإسطنبول واتصاله ببعض الشيوخ المشاهير في عالم التصوف. وكذلك الأمر نجده عند سالم بوحاجب، ومحمد بن صالح بن مجدي بن ملوكة التونسي الذي كانت له زاويته الخاصة بباب القرجاني.

(٢٠) يذكر السنوسي عن حادثة وقعت لإبراهيم الرياحي في كتّاب تستور أن الشيخ بن طراد المعروف بجذبته قد وضع إناء مملوء بالطعام مختلط الأصناف بجوار باب الكتّاب، فعمد إليه صاحب الترجمة واستف جميع محتواه وتركه في مكانه. ولما قدم الشيخ المؤدب فسأل عن آكل طعامه، فاعترف له، فتعجب المؤدب وقال له:" أكلت الجميع ولم تترك شيئا لأحد من إخوانك إنها لك عطية من الله". السنوسي (محمد بن عثمان)، **مسامرات الظريف بحسن التعريف**، م س، ص ٢٥٢.

(٢١) الطريقة التجانية هي طريقة أصلية لم تتفرع عن أي طريقة أخرى، وقد اسسها احمد التجاني في القرن الثامن عشر بالجزائر، ثم عمت بعد ذلك المجال الجزائري ومناطق من المغرب الأقصى، ثم استقدمها إبراهيم الرياحي للمجال التونسي بعد أن ازداد تأثره بها خلال زيارته للمغرب.

(22) Ben Achour (Mohamed-El Aziz), «Un ouléma sunnite exemplaire: Sidi Brahim Riahi (1766-1850) », op.cit.

(٢٣) السنوسي (محمد بن عثمان)، **مسامرات الظريف بحسن التعريف**، م س، ص ٢٩٦.

(٢٤) نفسه، ص ٣٣٦ – ٣٣٧.

(٢٥) زاهر(فارس)، «نشأة المذهب الحنفي ورئاسة الفتوى الحنفية في عهد الدولة العثمانية وما بعدها بإفريقية»، مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، العدد ٢، سنة ٢٠١٧، ص ص ٣٧٠-٤١٧، ص٣٨٥.

(٢٦) جراد (مهدي)، « السلطة الحسينية واعيان الدين خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر: عائلة البارودي نموذجا» ، مجلة روافد، العدد ١٧، سنة ٢٠١٢، جامعة منوبة، تونس، ص ١٦.

(27) Brunschvig (R), « Justice religieuse et justice laïque dans la Tunisie des Deys et des Beys jusqu'au milieu du XIX siècle». Studia Islamica, (23), 27. https://doi.org/10.2307/1595254.

(28) Ibid. p 47.

(٢٩) للإشارة أن تهرّب الرياحي من خطة القضاء ليس استثناء فمثلا فقد رفض المدرس والفقيه محمد بن صالح بن مجدي بن ملوكة التونسي (توفي ١٨٦٠): خطط القضاء والفتوى، وأعرض عنها.

(30) Ben Achour (Mohamed-El Aziz), « Un ouléma sunnite exemplaire : Sidi Brahim Riahi (1766-1850) », op.cit.

(٣١) الرياحي (عمر بن محمد بن علي)، **تعطير النواحي بترجمة سيدي إبراهيم الرياحي**، م س، ص ١٠٩.

(32) Ben Achour (Mohamed-El Aziz), « Les muftis dans l'histoire tunisienne moderne et contemporaine». op.cit.

(٣٣) بلغ المنشور من شعر الرياحي ٢٠٥٠ بيتا، من البيت اليتيم إلى القصيدة ذات ٨٥ بيتا، إلى المنظومة النحويّة ذات ١٨٨ بيتا، موزّعة على أغراض متنوّعة أهمّها المدح والرّثاء والتوسّل والاستغاثة وشكوى الظلم والتشاؤم بالفساد والتحاليل العلميّة والجامع بينها شعر المناسبات. فلقد اقتفى آثار معاصريه في الاهتمام بالأغراض الفرعيّة أكثر من الأغراض الأصليّة. وكانت أكثر مدائحه توسّلا بالنبّي وشيوخ التصوّف والصلحاء ومخاطبات للسلاطين تتمّة لمهمّاته السياسيّة. كما كانت مراسلاته للعلماء إجازات لهم وتقاريظ لمؤلفاتهم. أمّا مدائحه للأمراء وخاصة أحمد باي فكانت تهاني لهم وتأريخا لمنشآتهم، وأطولها مدح شيخه الطاهر بن مسعود واستشفاء شيخه البشير بن مشيش وتهنئة محمد بوراس الواسطي. وكانت أكثر مراثيه في شيوخه وأصحابه، وأصدقها في ابنيه، وأطولها في يوسف صاحب الطابع، وفيها تتردّد معاني الزّهد. ولم ينظم في الغزل إلاّ استهلالا تقليديّا للمدح كما في مدحيّة عبد الشكور المدني، ولم يهج إلاّ بثمانية أبيات، كما أنّه لم يفخر بغير بيتين. أمّا منظوماته العلميّة فهي كثيرة لكنّها قصيرة. ولأنّ الرّياحي رجل دين وعلم ومهمّات فقد غلبت الفكرة على الخيال في شعره غلبة التقليد والتكلّف باستثناء توسّلاته ومدائحه للنّبي وآل البيت وتفجّعه على ولديه.

(٣٤) قد يتبادر إلى أذهان البعض التساؤل عن وجود اختلافات بين معاني المصطلحين: الفقيه والعالم، يبدو ان الفوارق بسيطة وتكمن وفق تعريف السبكي في جمع الجوامع أن الفقيه هو من له واسع الاطلاع على أحكام الشرعية العملية المكتسبة من الأدلة التفصيلية، أما العالم فهو من له واسع المعرفة بالعلوم الدينية بما في ذلك العلوم المتعلقة بالقرآن والحديث واللغة. وفي حالة نصنا فإن إبراهيم الرياحي كان فقيها وعالما.

(٣٥) الشابي (مصطفى)، **النخبة المخزنية في مغرب القرن التاسع عشر**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط ١٩٩٥، ص ٨١.

(٣٦) باتو (رضوان)، «مؤسسة المخزن في تاريخ المغرب »، مجلة عمران، العدد ٥، صيف ٢٠١٣، ص ٢٠٢.

(٣٧) تحدث ابن أبي الضياف عن حضور حسين باي جنازة مفتي المالكية قاسم محجوب في ١٦ أفريل ١٨٢٨ وقراره بعتق أربع رقاب، الاتحاف، ج ٣، ص ٢٠٧.

(٣٨) ا. و.ت، صندوق ٦٣، ملف ٧٢٠، وثيقة ٣، وهي عبارة عن مراسلات ما بين ١٨٦١ و١٨٨١ صادرة عن المشايخ والأئمة والخطباء بجوامع الحاضرة تعلقت أغلبها بمرتباتهم وبطلب مساعدات مالية.

(٣٩) بعد تأسيس أول مطبعة رسمية تونسية سنة ١٨٦٠ وإلى حدود نهاية القرن ظهرت عديد المؤلفات التي درست الحالة الأوروبية نذكر منها مثل كتاب "أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك" لخير الدين و"الاتحاف" لابن أبي الضياف و"الرحلة الحجازية" ثم "الاستطلاعات الباريسية" لمحمد بن عثمان السنوسي و"صفوة الاعتبار" لمحمد بيرم الخامس وفتاوى سليمان الحرايري لأجل إيجاد الأرضية الملائمة لقبول بالانخراط في التجربة الإصلاحية الجديدة ومقتضيات المرحلة.

(٤٠) يبرز الحوار الذي دار بين علي باي والفقيه صالح الكوّاش على تبادل المصالح والمنافع فقد قال الباي:" يا شيخ صالح، قد اجتمع فيك ما

تفوق في غيرك من العلم والفضل... لكن ليس لك حظ من علم السياسة،" فأجابه الكوّاش:" أنا من اعلم الناس بالسياسة، غير أنكم معشر الأمراء تريدون مخالفة الشرع ونساعدكم على مخالفتكم.". النيفر (محمد الشاذلي)، **عنوان الأريب عما نشا بالمملكة التونسية من عالم أديب**، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٩٦، ج ١، ص ٦٣٧.

(٤١) أ. و.ت. صندوق ٦٣، ملف ٧٢٠، وثيقة ٨.

(٤٢) بن الخوجة (محمد)، **ورقات من تاريخ تونس**، تقديم وتحقيق حمادي الساحلي والجيلاني بالحاج يحي، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٨٦ ص ٢٠١.

(٤٣) انظر موسوعة تراجم المؤلفين التونسيين على الرابط
https://www.taraajem.com/persons/15884/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%AD%D9%8A

(٤٤) بن الخوجة (محمد)، **ورقات من تاريخ تونس**، تقديم وتحقيق حمادي الساحلي والجيلاني بالحاج يحي، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٨٦ ص ٢٠٠.

(٤٥) ابن أبي الضياف، الاتحاف، ج ٤، ص ٨١-٨٢.

(٤٦) وردت تفاصيل هذه الحادثة في كتاب مسامرات الظريف، ص ٣١٩

(٤٧) الرياحي (عمر بن محمد بن علي)، **تعطير النواحي بترجمة سيدي إبراهيم الرياحي**، م س، ج ٢، ص٣٨

(٤٨) ورد في المراسلة التي وجهها أحمد باي وحملها إبراهيم الرياحي إلى السلطنة العثمانية، الأرشيف الوطني التونسي، الحافظة ٢٢١، الملف ٣٥٨، الوثيقة عدد٤، التاريخ ١٨٣٨.

(٤٩) السنوسي (محمد بن عثمان)، **مسامرات الظريف بحسن التعريف**، م س، ص ٣٠٦.

(٥٠) في هذا الصدد نظم البيت التالي: جرى لبن من ثدي احمد فارتوى به حنفي في الإخاء ومالكي

(٥١) الرياحي (عمر بن محمد بن علي)، **تعطير النواحي بترجمة سيدي إبراهيم الرياحي**، م س، ج ٢، ص ٣٥.

(٥٢) الشابي (مصطفى)، **النخبة المخزنية في مغرب القرن التاسع عشر**، م س، ص ١١٢.

(٥٣) أصدر احمد باي في شهر أكتوبر من سنة ١٨٤٨ أمرًا نصه " إلى من يقف على امرنا هذا ...أما بعد فإن الفاضل البركة العلاّمة القدوة الحجة الثقة عالم العصر وتقي هذا المصر ومن تعز مناقبه عن الحصر الشيخ السيد إبراهيم الرياحي باش مفتي المالكية سرحنا له عشر ما يملكه من الزيتون في غابة بني خلاد لا يطالبه احد بعشر ذلك ولا صاعه مدى السنين إجلالاً لمقامه وزيادة في إكرامه ومبالغة في احترامه ..." . ورد في الرياحي (عمر بن محمد بن علي)، **تعطير النواحي بترجمة سيدي إبراهيم الرياحي**، م س، ج ٢، ص ٤٣

(٥٤) نفسه، ص ٣٤٢.

(٥٥) نستحضر هنا زيارة خير الدين التونسي إلى فرنسا لرفع قضية لدى السلطات الفرنسية حول اختلاس محمود بن عياد لأموال الدولة التونسية، وكذلك زيارة الجنرال حسين إلى إيطاليا لمتابعة قضية نسيم شمامة.

(٥٦) نفسه، ص ٨٣

(٥٧) وأهم ما ورد في تلك الرسالة أخبار الجهة المغربية بعسر تزود الإيالة التونسية بالحبوب والأضرار الجسيمة التي خلفها الجفاف، " ...حضرة إفريقية حاطها الله بعنايته الكافية، وأسبغ على اهليها رداء العفو والعافية، قد أعوزها الخصب في الأعوام المنفصلة وتوالى عليها الجدب في سنين متصلة، لا سيما هذه السنة الشهبا، فإنها تلونت لأهلها تلون الحرباء ...وهؤلاء القوم وإن كان بأيديهم من اميرنا الباشي أيده الله تعالى في طلب ابتياع الميرة من ممالك مولانا السلطان نصره الله تعالى". السنوسي (محمد بن عثمان)، **مسامرات الظريف بحسن التعريف، تحقيق محمد الشاذلي النيفر**، م س، ص ٢٧٣.

(٥٨) الشابي (مصطفى)، **النخبة المخزنية في مغرب القرن التاسع عشر**، م س، ص ٢٢.

(٥٩) بقية القصيدة في كتاب مسامرات الظريف، م س، ص ٢٧٥ إلى ٢٧٧.

(٦٠) الرياحي (عمر بن محمد بن علي)، **تعطير النواحي بترجمة سيدي إبراهيم الرياحي**، م س، ص ٣٥.

(٦١) السنوسي (محمد بن عثمان)، **مسامرات الظريف بحسن التعريف، تحقيق محمد الشاذلي النيفر**، م س، ص ٢٧٨.

(٦٢) أ. و. ت، صندوق ٢٢١، الملف ٣٥٨، التاريخ ١٨٣٨، الوثيقة رقم ١. انظر الوثيقة في الملحق

(٦٣) أ. و. ت، صندوق ٢٢١، الملف ٣٥٨، التاريخ ١٨٣٨، الوثيقة رقم ١.

(٦٤) بقية القصيدة موجودة بنفس الوثيقة الأرشيفية وأيضا في كتاب مسامرات الظريف، م س، ص ٣١٢.

(٦٥) السنوسي (محمد بن عثمان)، **مسامرات الظريف بحسن التعريف، تحقيق محمد الشاذلي النيفر**، م س، ص ٣١٣.

(٦٦) التليلي (بشير)، **العلاقات الثقافية والايديولوجية بين الشرق والغرب في البلاد التونسية خلال القرن التاسع عشر**، ترجمة عبد المجيد البدوي، دار سيناترا، المركز الوطني للترجمة، تونس ٢٠١٠.، ص ٥٩٦.

(67) Brunschvig(R), « Justice religieuse et justice laïque dans la Tunisie des Deys et des Beys jusqu'au milieu du XIX siècle». Op.cit.P 35.

(٦٨) جراد (مهدي)، «السلطة الحسينية واعيان الدين خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر: عائلة البارودي نموذجا»، م س، ص ٣١.

(٦٩) الطويلي (أحمد)، إصلاح التعليم في تونس بين الزيتونة والصادقية»، ضمن مؤلف جماعي **حركة الإصلاح في تونس بين ١٨٣٧ و١٩٣٤**، تنسيق حمزة عمر، جمعية تونس الفتاة، تونس ٢٠١٦، ص٩، نسخة الكرتونية.